مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

أثر العقود النفطية على النظام المالي للحكومة (اتفاقيات تقاسم المنتج في العراق) للمدة (2004-2021)

م.م طارق عباس جاسم الحاتمي
مديرية تربية النجف
Tarik.ta.ta84@gmail.com

الخلاصة:

تعد العقود والاتفاقيات من أهم الأطر القانونية الشائعة دولياً في مجال تنفيذ وتطوير الحقول النفطية, وتختلف هذه الاتفاقيات والعقود من حيث الوهر والمضمون والشروط والضوابط وكذلك المسميات, فمنها عقود المشاركة في الانتاج, ومنها عقود المشاركة في الارباح, وعقود الخدمة التقليدية, وعقود الخدمة الهجينية بعيدة المدى, وكذلك عقود الامتياز والتجهيز والتنفيذ والادارة والعقود الضريبية وعقود الشراء, وفي ضل هذه العقود يتم توزيع الريع النفطي بين الشركات النفطية والدول المضيفة وهذا الحال معكوس على العراق في ضل ضخامة الشركات وضخامة الانتاج, ولكن اثار البحث مسالة مدى تأثير ذلك على المصلحة العامة في ضل تقييم جولات التراخيص المتعاقدة في العراق بعد 2003, والتوصل على الاستنتاجات والتوصيات التي من الممكن ان تأخذ الدولة فيها الاستثمار النفطي بشكل خاص او تقليل الاعتمادات النفطية على الشركات المتعاقدة معها. وتوصل البحث الى ما زالت الثروة النفطية العراقية على الرغم من ضخامة احتياطاتها، فضلا عن اهميتها في تشكيل ملامح الاقتصاد العراقي دون قانون يحكمها ويحدد مسار استغلالها ويضمن حقوق الاجيال القادمة. وتُعد مرحلة تكرير النفط الخام هي المرحلة الأضعف في مراحل الصناعة النفطية العراقية فقد بلغت كلفة استيراد المنتجات النفطية بحدود(46) مليار دولار .

The impact of oil contracts on the government's financial system (product sharing agreements in Iraq) for the period (2004-2019)

Tarek Abbas jasim
Najaf Education Directorate
Tarik.ta.ta84@gmail.com

Abstract:

Contracts and agreements are considered one of the most important internationally common legal frameworks in the field of implementation

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

and development of oil fields. These agreements and contracts differ in terms of substance, content, terms, and controls, as well as names.

These include production-sharing contracts, profit-sharing contracts, traditional service contracts, and long-term hybrid service contracts, as well as concession, supply, implementation, management, tax contracts, and purchase contracts.

Under these contracts, oil revenues are distributed between the oil companies and the host countries, and this situation is reversed in Iraq in light of the large companies and the huge production.

However, the research evokes the issue of the extent of this impact on the public interest in light of the evaluation of contracting licensing rounds in Iraq after 2003, and reaching conclusions and recommendations in which the state could take up oil investment in particular or reduce oil credits to the companies contracting with it

المقدمة:

ما شهده العراق بعد 2003 استلزم اعادة هيكلة لقطاع النفط المهم في الاقتصاد العراقي وان تلك الهيكلة تتطلب امكانيات فنية ومالية ضخمة تتطلب الاستعانة بالشركات الاجنبية, وهذا ما دفع بوزارة النفط العراقية الى اللجوء بالعمل بالتراخيص التي تهدف الى اعادة التأهيل للحقول النفطية وتطوير استثماراتها. وقطاع المنتجات النفطية يعد من القطاعات الاقتصادية الهامة في عمليات الصناعة والاحتياجات الوقودية اليومية من ناحية, فشركة توزيع المنتجات النفطية تسعى الى تنظيم وتطوير المساهمة في دعم الاقتصادي العراقي من خلال توزيع وبيع المنتجات النفطية لما يحقق من اهداف تنموية معدة ومعتمدة من قبل وزارة النفط العراقية, من خلال تقاسم المنتوج النفطي عن طريق ابرام عقود نموذجية معدة مسبقاً من قبل الشركة العامة وتتكيف هذه العقود مع النطاق القانوني وتحديد طبيعة العلاقة القانونية. وان عقود تقاسم الانتاج النفطي تكون هنا الدولة مالكة للموارد النفطية وتبرم اتفاقاً مع شركة او شركات تمنحها بموجبه الحق باستكشاف الموارد النفطية وانتاج النفط ضمن شروط محددة, وتتحمل الشركة كل المخاطر المالية والتقنية ولا يتم تعويضها الأ عند بد الانتاج, ويخصَّصُ جزءٌ من البترول المنتج لتغطية التكاليف التي تم تكبدها

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

في حين تتقاسم كل من الدولة والشركة (أو ائتلاف الشركات) الحصّة المتبقّية كأرباح ناتجة عن المشروع. في هذا النوع من العقود، تستحوذ الدولة على قدرةٍ عالية على التأثير بمجرى القرارات الأساسية على امتداد مراحل تطور القطاع ضمن المنطقة الخاضعة للأنشطة. تعَد عقود تقاسم الإنتاج من الأكثر استخداماً.

مشكلة البحث:

تعاني الدول النفطية من النقص الشديد في رؤوس الاموال التي يتطلبها الاستثمار في صناعة النفط وكذلك الخبرات الفنية اللازمة لتلك الصناعة, وكون العراق من تلك الدول التي تعاني من هذه المشكلة فقد ظهرت الحاجة الى اللجوء لعقود التراخيص النفطية التي تم ابرامها مع الشركات ذات العلاقة, ولكن هذه العقود اثارت العديد من التساؤلات وخاصة فيما يخص النظم المالية والتسويق للنفط بغض النظر عن اتجاهاتها السياسية والاقتصادية والقانونية.

فرضية البحث:

تكمن الفرضية ان النفط يشكل الاهمية النسبية الاكبر في الموازنة المالية والايرادات العامة للعراق, وعليه كيف اثرت النظم المالية الخاصة بعقود تقاسم المنتج على الوضع المالي للعراق من جهة, ومن جهة اخرى ما مدى تأثيرها في تعزيز التصدير النفطي الناتج من الاكتشافات النفطية وبالتالي تسويقه من جهة اخرى.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على آلية التعاقد وفق الأنظمة الخاصة بتقاسم المنتوج النفطي مع الشركات لتسويق النفط العراقي وكذلك تحليل وتقويم جولات التراخيص وأساليب الاستثمار النفطي.

المبحث الأول

العائدات النفطية وآثارها على الموازنة العامة بعد 2003

بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003 نلاحظ ان الحكومات العراقية الجديدة المتعاقبة بدأت بالتخطيط لموازناتها العامة اعتماداً على الإيرادات النفطية متناسية بذلك الدور الذي يمكن ان تلعبه بقية القطاعات الاقتصادية (الصناعي أو الزراعي أو الخدمي) ، فكلما يصدر قانون موازنة جديداً يضع شرطاً مقدماً يتمثل بتحديد الكمية المصدرة يومياً من النفط الخام وسعراً مفترضاً للبرميل النفطي وبالتالي فإن أي تغيير في الكمية المصدرة أو السعر سوف ينعكس على وضع

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

الموازنة العامة من خلال تأثيره في الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الأول والاساس للنفقات العامة.

ففي عام حيث لا زال العراق تحت وطأة العقوبات الاقتصادية في بداية السنة المذكورة فكانت الإيرادات النفطية تشكل 66% كما يوضحها الجدول رقم (20) الذي يمثل نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة، ومع رفع العقوبات الاقتصادية وبداية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية بدأ الاعتماد على العوائد النفطية في تشكيل الموازنة واضحاً ، حيث بدأت تلك النسبة بالارتفاع إلى 78% عام 2004 وإلى 88% عام 2006 ، كان العمل في جولات التراخيص وبدء زيادة الإنتاج النفطي العراقي بعد عام 2008 سبباً رئيسيا في ارتفاع الإيرادات النفطية لتشكل ما نسبته 91% من الإيرادات العامة وبقيت هذه النسبة خلال السنوات (2011-2014)، ثم بدأت بعدها الإيرادات النفطية بالانخفاض بسبب الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي وسيطرته على أنابيب نقل النفط الخام وكذلك بعض الحقول النفطية والمصافي أصبحت مسرحاً للعمليات العسكرية مما أدى بالنهاية إلى انخفاض كمية النفط المنتجة ولكن بعد عمليات التحرير التي أجرتها القوات العراقية تزايدت الكمية المنتجة، مما أدى الى ارتفاع الإيرادات النفطية من ثم زيادة مساهمتها في الإيرادات العامة حيث بلغت 91% عام 2017.كذلك نلاحظ ان التغيير في أسعار النفط الخام لعبت دوراً كبيراً في تغيير قيمة الإيرادات النفطية وبالتالي على الموازنة العراقية العامة فنلاحظ انه مع بداية تزايد أسعار النفط الخام عام 2004 بدأت الإيرادات النفطية بالارتفاع مما انعكس على ارتفاع نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة.فعند ارتفاع سعر النفط الخام من 36.05 دولاراً للبرميل عام 2004 إلى 50.64 دولاراً للبرميل نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة من 78% إلى 83% خلال نفس السنوات وعندما حدثت ثورة اسعار النفط الخام عام (2011-2014) نلاحظ ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تشكيل الإيرادات العامة عبرت حاجز الـ(90%).ومن جهة أخرى فإن ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في تشكيل الإيرادات العامة كان يرجع إلى تراجع مساهمة بقية الإيرادات الخاصة بالموازنة العامة فالإيرادات الضريبية على سبيل المثال قد شكلت نسبة ضئيلة من حجم الإيرادات العامة لم تتجاوز في أحسن الأحوال 2% (محمد, الزهيري, 235) ويرجع السبب في ذلك إلى جملة المشاكل التي كان يعاني منها النظام الضريبي في العراق والتي من أهمها: (محمد, الزهيري, 321-323)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

1- كثرة الإعفاءات والسماحات في ذلك النظام حيث توسع المشرع العراقي في هذه الإعفاءات من أجل تخفيف الآثار الاقتصادية السلبية للضرائب.

2- كثرة التعديلات غير المهمة التي طرأت على القانون الضريبي العراقي.

3- قيام سلطة الائتلاف بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 بإصدار القرار (37) والذي الغت بموجبه النظام الضريبي في العراق كما وحدت الضريبة الكمركية حيث حددتها بنسبة 5% وتحت مسمى (إعادة اعمار العراق) مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة.

4- كثرة التهرب الضريبي نتيجة لقلة وعي الجمهور.

جدول (1): نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للمدة (2003- 2019) مبلغ الإيرادات (مليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %
2003	21463460	14256024	66
2004	32982739	25792203	78
2005	40502890	33713550	83
2006	49055545	43276500	88
2007	54599451	468811500	85
2008	80252182	70014600	87
2009	55209353	49251576	89
2010	70178223	62015940	88
2011	108807392	99275176	91
2012	119817224	109724098	91
2013	113840076	104242732	91
2014	105609846	97432126	92
2015	72546345	64565678	88
2016	53413446	51983960	97
2017	77422173	71078700	91
2018	106569834	96062935	90.14
2019	107566995	97310510	90.46
2020	63199689	54448514	86.15
2021	119382192	10382394	82.31

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

(1) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لسنوات متعددة.

(2) منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، النشرة السنوية لسنوات متعددة.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , بيانات غير منشورة

ملاحظة: لاحتساب قيم الإيرادات النفطية بالدينار العراقي تم الاعتماد على سعر الصرف للبنك المركزي العراقي.

ومن جانب آخر يمكن معرفة أثر العوائد النفطية في الموازنة العامة من خلال العلاقة بين التغير الحاصل في أسعار النفط الخام والتغير الحاصل في النفقات العامة والتي بينها الجدول رقم (1) فنلاحظ من خلال الجدول أن كل ارتفاع في سعر النفط الخام يؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق العام بمعنى أنه أصبح التخطيط والتوجيه للإنفاق العام مرتبطاً بسعر النفط بعلاقة طردية فعندما ارتفعت الأسعار من 50.64 دولاراً للبرميل عام 2005 إلى 94.45 دولاراً للبرميل عام 2008 أي بمعدل نمو 86.6% ارتفعت النفقات العامة من (26375175) مليون دينار إلى (59403375) مليون دينار أي بمعدل نمو 125.2% لنفس الأعوام، أما عندما انخفضت الأسعار من (105.87) دولاراً للبرميل عام 2013 إلى (40.76) دولاراً للبرميل عام 2016 أي بمعدل نمو سالب قدره (61.4%) انخفضت النفقات العامة من (119127556) إلى (67067434) مليون دينار أي بمعدل نمو سالب قدره (43.7%) وهذا ما يعزز الظاهرة الريعية في الاقتصاد العراقي واعتماد الحكومة العراقية على القطاع النفطي واهمال دور القطاعات الأخرى مما انعكس سلباً على الموازنة العراقية.

ويرى الباحث أن اعتماد وضع الموازنة العامة على العوائد النفطية لها آثار سلبية في الاقتصاد العراقي أهمها:

- إن اعتماد الموازنة العامة على العوائد النفطية فقط يعزز من اهمال تطوير القطاعات الاقتصادية أو مصادر الإيرادات الأخرى.
- إن التذبذب الحاصل في العوائد النفطية سوف يجعل المخطط العراقي غير قادر على اعداد موازنة عامة تعمل على تطوير الاقتصاد العراقي ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- إن ارتباط الموازنة العامة بالعوائد النفطية وارتباط العوائد بالسوق النفطية وتأثر الأخيرة بالعوامل الدولية سوف يجعل الاقتصاد العراقي أكثر تأثراً بالظروف الدولية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

- إن التذبذب في العوائد النفطية ومن ثم التذبذب في الإنفاق العام سوف يؤدي إلى تلكؤ إنجاز بعض المشاريع الاقتصادية وتوقفها على الرغم من حاجة الاقتصاد العراقي لها.
- إن اعتماد الموازنة على العوائد النفطية فقط سوف يجعل الموازنة أكثر تأثراً بالظروف الخارجية مثل حدوث الأزمات المالية أو انخفاض أسعار النفط وهذا ما يؤدي إلى فشل الأهداف المرجوة من الموازنة العامة أو عدم القدرة على تحقيقها.

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أنه كلما تزايد حجم الإيرادات العامة تقوم الحكومة بزيادة إنفاقها العام وكأن المخطط للموازنة العامة يضع احتياجات الاقتصاد العراقي رهيناً للإيرادات النفطية بغض النظر عن الحاجة الفعلية لتلك الاحتياجات وكذلك بغض النظر عن مصادر الإيرادات الأخرى التي يمكن أن تساهم في سد النفقات العامة.

جدول (2): سعر النفط الخام والنفقات والإيرادات العامة للمدة (2003 – 2021)

السنة	سعر النفط الخام (دولار للبرميل)	النفقات العامة (مليون دينار)	الإيرادات العامة
2003	28.10	1982548	21463460
2004	36.05	32117491	32982739
2005	50.64	26375175	40502890
2006	61.08	38806679	49055545
2007	69.08	39031232	54599451
2008	94.45	59403375	80252182
2009	61.06	52567025	55209353
2010	77.45	70134201	70178223
2011	104.46	78757666	108807392
2012	109.45	105139576	119817224
2013	105.87	119127556	113840076
2014	91,6	113473517	105609846
2015	44,7	70397515	72546345
2016	36,1	67067434	53413446
2017	49,3	75490115	77422173
2018	46,45	80873189	106569834
2019	48,5	111723523	107566995
2020	48.1	76082443	63199689
2021	51.3	80247329	119382192

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لسنوات متعددة.

(2) منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، النشرة السنوية لسنوات متعددة.

(3) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء ,بيانات غير منشورة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

المبحث الثاني

اساليب الاستثمار النفطي وتقييم وتحليل جولات التراخيص

تتأثر صناعة النفط في أي بلد بالظروف السياسية والاقتصادية لذلك البلد بشكل خاص وفي العالم بشكل عام وتتغير تبعا لذلك اساليب الاستثمار النفطي في هذا البلد او ذاك , والعراق شأنه شأن هذه البلدان مرّ الاستثمار النفطي فيه بأساليب متعددة وحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّ بها واول هذه الاساليب هو أسلوب الامتيازات النفطية والتي كانت فيها الحكومة العراقية مجرد جابي للضرائب ولم يكن لها الحق في تقرير مصير استثمار ثروتها النفطية في حين اصبحت الشركات النفطية صاحبة الامتياز هي المتحكم الاول بتلك الثروة سواء في مجال الانتاج او التصدير او تحديد الاسعار واستمر هذا الاسلوب من منتصف عشرينات القرن الماضي وحتى بداية عقد الخمسينات منه (شقير, 1969, 224-230) , وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت بعض الظروف التي اجبرت الشركات النفطية العاملة في العراق الى تغير اسلوب استثمارها فيه واهم هذه الظروف هي زيادة حاجة الدول الغربية للنفط بعد التوجه الى اعمار ما دمرته الحرب , وانخفاض كمية الانتاج والاحتياطي في القسم الغربي من الكرة الارضية وزيادة اكتشاف النفط في القسم الشرقي منها , كما ان تحول الولايات المتحدة الامريكية من بلد منتج الى بلد مستورد للنفط منذ العام 1948 جعل من الشركات الامريكية منافساً قوياً للشركات النفطية العاملة في العراق حيث بدأت الشركات الامريكية بتطبيق مبدأ مناصفة الارباح في الدول المجاورة للعراق كالسعودية منذ العام 1951 , وعليه تحولت الشركات النفطية في العراق للتعاقد مع الحكومة العراقية وفق اسلوب مناصفة الارباح في العام 1952 (الصافي, 1983, 52), وبعد تغيير نظام الحكم في العراق من النظام الملكي الى النظام الجمهوري في العام 1958 وجدت الحكومة العراقية الجديدة ان الاتفاقيات النفطية حسب عقود الامتياز ومناصفة الارباح الحقت الغبن بالشعب العراقي نتيجة لانخفاض العائد الذي تحصل عليه الحكومة العراقية , فضلا عن حرمان العراق من العوائد التي يمكن الحصول عليها من تصنيع النفط الخام , ناهيك عن إغفال دور الدولة في مراقبة الشركات النفطية في جميع مراحل الصناعة النفطية . مما استدعى الحكومة العراقية الى اصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تمهد الطريق لاستغلال الثروة النفطية تحت إشرافها (الزيدي, 1981, 37). الا ان الشركات النفطية أخذت تماطل في الاعتراف بكافة القوانين والتشريعات النفطية التي اصدرتها الحكومة العراقية , بل ان في بعض الاحيان تقوم بمعاقبة الحكومة العراقية عن طريق تخفيض كميات الانتاج . لذا بدأت الحكومة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

العراقية بالتخطيط لتأميم ثروتها النفطية وهذا ما تحقق في العام 1972 (العلي, 1988, 64).

ويوضح الجدول (3) أهم أساليب الاستثمار للنفط العراقي.

جدول (3) أساليب الاستثمار النفطي في العراق

اسلوب الامتيازات النفطية	يمثل عقد الامتياز باتفاق يبرم بين الدولة منتجة للنفط و شركة اجنبية، يحق للشركة الاجنبية في هذا الاتفاق من استثمار النفط لحسابها الخاص مقابل فريضة مالية تدفعها للدولة المنتجة اي ان عقد الامتياز يحدد حقوق و التزامات كل من الدولة المنتجة للنفط والشركة صاحبة حق الاستغلال، وفي 14 اذار من عام 1925 تم التوقيع على عقد الامتياز والذي منحت شركة النفط التركية حق استثمار النفط في كافة الاراضي العراقية باستثناء ولاية البصرة والاراضي المحولة و من اهم بنود العقد ما يأتي: 1. تمنح شركة النفط التركية حق البحث عن النفط والتنقيب والاستخراج والتحضير للتجارة والنقل والتوزيع. 2. يغطي الامتياز كافة مساحة العراق باستثناء ولاية البصرة والاراضي المحولة. 3. تبلغ مدة العقدة (75) عاماً في نهايتها تؤول كافة متملكات الشركة الى الحكومة العراقية بدون مقابل. 4. على شركة النفط التركية القيام بمسح جيولوجي واسع النطاق خلال ثمانية أشهر بعد توقيع العقد وفي ثلاث مناطق منتقاة. 5. تدفع شركة النفط التركية مبلغ قدره اربعة شلنات ذهب عن كل طن من البترول الخام لمدة (20) سنة بشرط ان لا تقل عن (400.000) جنيه استرليني سنويا. 6. تكون شركة النفط التركية ملزمة بتزويد حاجة العراق من النفط بسعر معين. 7. تدفع الشركة النفط التركية الى الحكومة العراقية ضريبة مقدارها (9.000) جنيه استرليني ذهب الى حين بداية تصدير النفط الخام ثم يرفع هذا المبلغ الى (60.000) جنيه عن ملايين للإطنان الاربعة من النفط الخام المصدر و (20.000) جنيه استرليني لكل مليون طن من النفط الخام الذي يفيض عن ملايين الاطنان الاربعة الأولى. تُعد الشركة شركة بريطانية مسجلة في لندن وتتخذ من العاصمة البريطانية مقر لها وان يكون رئيسها بريطانيا في كل الأوقات.
أسلوب مناصفة الأرباح	في 1952/2/3 قامت الحكومة العراقية بعقد اتفاقية مع الشركات النفطية العاملة في العراق والمتخصصة في انتاج النفط الخام وصُدقت هذه الاتفاقية بموجب القانون رقم(4) لسنة 1952 أما اهم ما جاء في هذه الاتفاقية من بنود فهي: 1- يحصل العراق على 50% من أرباح الشركات الثلاثة (شركة نفط العراق، شركة نفط الموصل، شركة نفط البصرة) قبل خصم الضرائب الأجنبية ويكون ربح الحكومة العراقية كما يأتي: أ- لا تقل حصة الحكومة العراقية سنوياً على مبلغ يعادل ربحاً صافياً اجمالياً الإنتاج لشركتي نفط العراق ونفط الموصل وعن ثلث صافي الإنتاج بالنسبة لشركة نفط البصرة. ب- تدفع كل شركة مبلغ قدره (20.000) جنيه ذهب سنوياً في أو قبل 31 أذار من كل سنة للحكومة العراقية مقابل الاعفاء الضريبي. ج- تحصل الحكومة العراقية على (12.5%) من النفط الخام المستخرج عيناً أو نقداً من الشركات الثلاث وهي حرة التصرف بها في الأسواق العالمية. 2- تتعهد الشركات منفردة ومجتمعة بأن حصة الحكومة العراقية لن تقل عن (2.000.000) جنيه ذهب سنوياً خلال عام 1953-1954 ولن تقل عن (2.500.000) جنيه ذهب عام 1955 وكل سنة تليها. 3- تتعهد كل من شركتي نفط العراق ونفط الموصل بأن كلاً منهما ستنتج وتصرف كمية من النفط الخام لا تقل عن (20.750.000) طن سنوياً بالنسبة لشركة نفط العراق (1.250.000) طن سنوياً بالنسبة لشركة نفط الموصل اعتباراً من عام 1956. 4- تقوم الشركات الثلاث بتأسيس مدارس تدريبية مهنية لتدريب العراقيين على الصناعات البترولية المختلفة. 5- يتم تعيين مديرين عراقيون في المجلس الدائم للمديرين في الشركات الثلاث وان يشترك مندوبان عراقيان في أدارة الشركات. 6- ليس من حق الشركات الثلاث تعيين موظفين أجانب فنيين أو إداريين إلاّ إذا اقتنع وزير الاقتصاد العراقي بإنه لا يوجد عراقيين لملء هذه المراكز. تقوم الشركات بإرسال خمسين طالباً عراقياً يدرسون كل سنة في الجامعات البريطانية على ألا يتجاوز عدد الطلاب عن (250) طالب في أي وقت من الأوقات وتتحمل الشركات كافة النفقات.
التشريع	1- تشريع قانون (80) في 1961/12/11 والذي انتزع حوالي 99.5% من الاراضي التي كانت تحت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

وعقود المقاولة	سيطرة الشركات النفطية وأهم ما جاء في هذا القانون ما يأتي: 1. تحديد المناطق التي يحق لكل شركة من الشركات الثلاثة ممارسة اعمالها فيها. 2. للحكومة العراقية الحق في تخصيص أراضي أخرى لتكوين احتياطي للشركات. 3. الأراضي التي لا يسري عليها أحكام الفقرتين الأولى والثانية من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي تترتب على الشركات. 4. على الشركات النفطية وخلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ القانون تقديم كافة المعلومات الجيولوجية والفيزيائية وكافة المعلومات الخاصة بالهندسة النفطية مجاناً للحكومة العراقية. 5. في حال ممانعة الشركات من تقديم المعلومات المطلوبة في الفقرة السابقة فأنها تكون ملزمة بدفع تعويض للحكومة العراقية عما لحقها من أضرار وما فاتها من أرباح نتيجة لذلك. وفي عام 1962 تم أعداد لائحة لقانون تأسيس شركة النفط الوطنية التي سيتم وضع استثمار الثروة النفطية في الأراضي التي سحبها من الشركات النفطية على عاتقها وفي 1964/2/8 أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (11) لسنة 1964 والذي تم بموجبه تأسيس شركة النفط الوطنية وفي 1967/8/6 أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم (97) والذي نص على ما يأتي: 1- تمنح شركة النفط الوطنية حصراً حقوق استثمار الموارد البترولية في جميع الأراضي العراقية بما في ذلك المياه الاقليمية وجُرفها القاري والأراضي العراقية بمنطقة الحياد. 2- لا يمكن تطبيق احكام المادة الثانية من القانون رقم (80 لسنة 1961) على ما يأتي: أ- المناطق التي تبدأ فيها شركة النفط الوطنية فيها عملياتها الاستثمارية. ب- أي منطقة يقع فيها حقل أو جزء من حقل اكتشفته شركة النفط الوطنية. 3- من حق شركة النفط الوطنية استثمار جميع المناطق المخصصة لها استثماراً مباشراً من قبلها أو عن طريق الاشتراك مع شركة أخرى ولا يحق لأي شركة أن تستثمر النفط في مناطق شركة النفط الوطنية عن طريق الامتياز أو ما في حكمه. وفي 1968/2/8 تم التوقيع على عقد مقاولة الخاص بالتنقيب عن النفط بين شركة النفط الوطنية العراقية وبين شركة ايراب الفرنسية وبموجب هذا العقد تقوم شركة ايراب بالبحث والتنقيب والحفر وتطوير الإنتاج النفطي لحساب شركة النفط الوطنية العراقية وقد تضمن ذلك العقد ما يأتي: 1. مساحة العقد تبلغ (10.800) كيلومتر مربع تضم أربع مناطق مختلفة في جنوب العراق. 2. تبلغ مدة الاتفاقية (20) سنة تبدأ من تاريخ بدأ الإنتاج التجاري. 3. تدفع شركة ايراب الفرنسية الى شركة النفط الوطنية العراقية منحة قدرها (1.500.000) دولار غير قابلة للرد وعلى شكل أقساط. 4. تتحمل شركة ايراب كافة نفقات البحث والتنقيب عند عدم عثورها على النفط بكميات تجارية اما عند العثور على النفط بكميات تجارية فتتحمل شركة النفط الوطنية كافة التكاليف وتسترد تلك التكاليف باستقطاع (10 سنتات) عن كل برميل ينتج وخلال (15) عام. 5. تعطى 50% من المناطق التي يوجد فيها النفط بكميات تجارية الى شركة النفط الوطنية وتعتبر احتياطاً وطنياً ومن حق شركة ايراب الحصول على 30% من النفط المستخرج من القسم الاخر وبالأسعار المعلنة في مناطق الخليج العربي. تتعهد شركة ايراب الفرنسية بشراء حصة شركة النفط الوطنية إذا رغبت الأخيرة في ذلك وبالسعر العالمي لقاء عمولة قدرها (سنت) لأول (100.000) برميل و(سنت ونصف) لكل (100.000) إضافية.
أسلوب التأميم	1- الأول من حزيران عام 1972 أصدرت الحكومة العراقية قرارها المرقم 69 لسنة 1972 والمتضمن تأميم الشركات النفطية في العراق، وقد أقتصر هذا التأميم في البداية على شركة نفط الموصل في الشمال بالإضافة الى حصة بريطانيا في شركة نفط العراق وتم التسوية معها في 1973/3/1 ثم قامت الحكومة العراقية 2- بتاريخ 1973/10/21 بأصدار قانون رقم (90) والذي اقتضى على تأميم حصة شركة شل الهولندية من شركة نفط الجنوب 3- في 1973/10/7 أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم(70) والقاضي بتأميم حصص الشركات الامريكية 4- تأميم حصة كولبنكيان والبالغة 5% فقد تم تأميمها بتاريخ 1973/12/20 وأبقت الحكومة العراقية على حصة الشركات الفرنسية دون تأميم ويرجع السبب في ذلك الى خوف الحكومة العراقية من محاربة الشركات النفطية لتصدير النفط العراقي كما حدث مع ايران عند تأميم نفطها في حكومة مصدّق عام 1951. [i] [ii]

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر

1. محمد لبيب شقير، صاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، ج1، ط2 ، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، وثائق ونصوص، المطبعة العالمية، القاهرة، 1969، ص224-230

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

2. عبد المنعم السيد علي، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1979، ص 44
3. حكمت سامي سليمان، مصدر سابق، ص 207
4. إبراهيم امين، النفط في جزيرة العرب ، مطبعة المستقبل،1977، ص 83
5. محمد العلي النفط بين أيدينا، وزارة النفط، قسم الاعلام، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد،1988، ص 64 ([1])
6. عبد الأمير محمد الصراف، مصدر سابق، ص 39 ([1])
7. زمن راوي سلطان، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص120-122
8. ali abdul jawad naïf ,banking in Iraq in relation to economic development, durham, Baghdad, 1967,p23

وبعد سقوط النظام عام 2003 شعرت الحكومة العراقية الجديدة بعدم قدرة وزارة النفط وبواسطة شركاتها الحالية على زيادة انتاج النفط العراقي وبما تتطلبه المرحلة من حاجة العراق الى موارد مالية تسهم في اعادة بناء العراق بعد توقف المشاريع التنموية سواء كانت استثمارية او خدمية على اثر الحرب العراقية الايرانية خلال عقد الثمانينات او على أثر الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات وبداية العقد الاول من القرن الحالي والذي ادى الى عدم مواكبة الشركات النفطية العراقية للتطور الحاصل في الصناعة النفطية بالإضافة الى عدم قدرتها على إصلاح منشأتها النفطية بعد التدمير الذي لحق بها على أثر الحروب والحصار الاقتصادي وخصوصاً أنها تعاني من نقص السيولة المالية.

لذا ارتأت الحكومة العراقية الاستعانة بالشركات الاجنبية نظراً لما تمتلكه من قدرة مالية عالية وتكنولوجيا حديثة وخبرات فنية واسعة وقد تم ذلك عن طريق ما أسمته الحكومة العراقية بجولات التراخيص النفطية والتي وضعت شروطها العامة والمتمثلة بما يأتي (حسن, 2012, 178-182):

- تبلغ مدة العقد عشرين عاماً قابلة للتمديد لمدة خمسة سنوات.
- تمثل شركة نفط الجنوب او شركة نفط الشمال او شركة نفط ميسان او اي شركة نفطية تستحدث لاحقاً الشريك الوطني.
- يتحمل الشريك الاجنبي كافة الاعباء المالية خلال فترة البحث فإذا لم يتم اكتشاف النفط تجارياً تكون الخسائر على الشريك الاجنبي فقط اما إذا تم اكتشاف النفط تجارياً تتحمل الدولة كافة الاعباء المالية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

- تسترد النفقات التي ينفقها الشريك الاجنبي على شكل دفعات ولمدة خمس سنوات وبدون فوائد.
- يُعد الانتاج الحالي (الاولي) هو خط الشروع الذي يعتمد عليه في احتساب نصيب الشريك الاجنبي.
- يحصل الشريك الاجنبي على نصيبه على شكل مكافأة عن كل برميل أضافي منتج أكثر من خط الشروع.
- ليس من حق الشريك الأجنبي استخدام الاحتياطي النفطي للحقل رهيناً من أجل الحصول على القروض.
- تكون عملية الإدارة والتشغيل مشتركة بين الشريك الأجنبي والشريك الوطني على ان تكون حصة الشريك الوطني أكبر من حصة الشريك الاجنبي.
- تحدد الدولة حداً أدنى من التكاليف والتي يكون الشريك الاجنبي ملزماً بإنفاقها على الحقل.
- تحصل الحكومة العراقية على مكافأة العقد او كما يطلق عليها هبة العقد وهذه المكافأة او الهبة غير قابلة للاسترجاع.
- يمكن للشريك الاجنبي أن يحصل على مكافأته نقداً أو عيناً فإذا كان عيناً يتم احتساب مكافأته بالسعر الذي يتم فيه بيع النفط العراقي.
- يكون الشريك الاجنبي ملزماً بتدريب الأيدي العاملة العراقية او ادخالهم في دورات تدريبية خارج البلد.
- بعد انتهاء مدة العقد يكون الشريك الأجنبي ملزماً برفع كافة الانقاض والنفايات الناجمة عن عملية الاستثمار.
- تخضع الارباح التي يحصل عليها الشريك الاجنبي للضريبة وحسب ما تحدده وزارة المالية العراقية.
- يتحمل الشريك الاجنبي كافة النفقات الخاصة بتوفير الامن والمواد الغذائية وكافة المستلزمات الثانوية الخاصة به على أن تعطي هذه المستلزمات الى مقاول عراقي سواء كان تابعاً للقطاع العام أو القطاع الخاص.
- الشريك الاجنبي ملزم بأجراء عمليات البحث والتنقيب بعد (6) أشهر من تاريخ توقيع العقد.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

●الشريك الاجنبي ملزم بزيادة الانتاج بنسبة 10% بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد.

جولات التراخيص:

1. جولة التراخيص الاولى

في حزيران 2009 اطلقت الحكومة العراقية جولة التراخيص الاولى لمجموعة من أضخم حقولها النفطية والتي تحتوي على احتياطي مؤكد يقدر بحوالي (43) مليار برميل وهي حقل الرميلة (الشمالي والجنوبي) وحقل الزبير وحقل غربي القرنة (1) وثلاثة حقول في ميسان (بزركان وابو غرب والفكة) وحقل باي حسن وحقل كركوك وحقلين للغاز وهما عكاز في محافظة الانبار والمنصورية في محافظة ديالى وكانت تستهدف الحكومة من خلال هذه الجولة زيادة في الانتاج النفطي بمقدار (1.5-2) مليون برميل يومياً وقد تم اختيار (35) شركة للدخول في هذه الجولة من بين (120) شركة خضعت للدراسة من قبل دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط.

وقد أسفرت جولة التراخيص الاول عن توقيع عقود لثلاثة حقول نفطية فقط اما العقود الاخرى فلم يتم توقيعها بسبب عدم موافقة الشركات على عائد الخدمة المقرر من قبل وزارة النفط والكلفة المرتقبة لاستخراج النفط والغاز التي حددتها الشركات النفطية اما بالنسبة لحقل غاز المنصورية فكانت هنالك مخاوف من قبل الشركات النفطية للأوضاع المتردية في محافظة ديالى (https://www.france24.com) ويوضح

جدول (4) الحقول النفطية والالتزامات الفنية والمالية لجولة التراخيص الأولى

الحقل	الشركة المستثمرة	جنسية الشركة	النسبة المئوية للشركة من العقد	مكافأة الشركة عن كل برميل إضافي دولار	الإنتاج الأولى مليون برميل يومياً	الإنتاج المستهدف مليون برميل يومياً	مكافأة العقد مليون دولار	الحد الادنى للالتزامات المالية للشريك الأجنبي مليون دولار
الرميلة	BP Petro china	بريطانية الصين	38 37	2	1.066	2.850	500 قرض	300
الزبير	Eni Occidental Kogas	إيطاليا أمريكا كوريا الجنوبية	32.81 23.44 18.75	2	0.182	1.2	100	200
غرب القرنة (1)	Exxon mobil Shell	أمريكا هولندا	60 15	1.9	0.244	2.325	100	250

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

المصدر: - زمن راوي سلطان، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص 123

2. جولة التراخيص الثانية

في كانون الأول 2009 أطلقت وزارة النفط العراقية جولة التراخيص الثانية والتي ضمت مجموعة من الحقول النفطية وحقل غازي وكانت هذه الحقول مكتشفه لكنها غير مطورة تنافست عليها (45) شركة من (23) دولة ويوضح الجدول (5) أهم الحقول والشركات الفائزة في هذه الجولة

لجدول (5) الحقول النفطية والالتزامات الفنية والمالية لجولة التراخيص الثانية

الحقل	الشركة المستثمرة	جنسية الشركة	النسبة المئوية للشركة من العقد	مكافأة الشركة عن كل برميل إضافي ينتج	الإنتاج الحالي مليون برميل يومياً	الإنتاج المستهدف مليون برميل يومياً	مكافأة العقد مليون دولار	الحد الادنى مليون دولار
غرب القرنة (2)	Lukoil Statoil	روسيا النرويج	56.45 18.75	1.15	0.120	1.8	150	300
مجنون	Shell Petronas	هولندا ماليزيا	45 30	1.39	0.175	1.8	150	300
حلفاية	Petrochina Petronas Total	الصين ماليزيا فرنسا	33.5 18.75 18.75	1.4	0.070	0.535	150	200
الغراف	Petronas Japex	ماليزيا اليابان	45 30	1.49	0.035	0.230	100	150
بدرة	Kogas Tapo Petronas Gaspron	كوريا الجنوبية تركيا ماليزيا روسيا	22.5 15 7.5 30	5.5	0.015	0.170	100	100
القيارة	Sonangol	انغولا	75	5	0.030	0.120	100	150
نجمة	Sonangol	انغولا	75	6	0.020	0.110	100	100

المصدر: - زمن راوي سلطان، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص 123

3. جولة التراخيص الثالثة

في أيار من عام 2010 أعلنت وزارة النفط العراقية عن انطلاق جولة التراخيص الثالثة والخاصة بثلاثة حقول غازية وكان الهدف من تلك الجولة هو سد الحاجة المحلية من الغاز وتصدير الجزء المتبقي الى الأسواق العالمية وقد بين الجدول (6) الحقول الغازية ضمن هذه الجولة والشركات النفطية التي تم التعاقد معها

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

جدول (6) للحقول الغازية في جولة التراخيص النفطية الثالثة

الحقل	الشركة المستثمرة	جنسية الشركة	نسبة الشركة من العقد	مكافاة العقد عن كل برميل مكافئ دولار	الإنتاج المستهدف الف برميل نفط مكافئ يومياً
عكاز	Kogas	كوريا الجنوبية	%100	5.5	400
منصورية	Tpao Kuwiat Intenergy Company	تركيا كويت	%50 %50	7	320
السيب	Kuwiat Intenergy Company Tpao	كويت تركيا	%60 %40	7.5	100

أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي و أ.د. حسن لطيف الزبيدي، الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق، مطبعة الساقي للطباعة والنشر،2015، ص 267

4. جولة التراخيص الرابعة

في نيسان 2011 أعلنت وزارة النفط العرقية عن بدء الدخول بجولة التراخيص الرابعة والتي ضمت (12) رقعة استكشافية يعتقد بوجود غاز ونفط في تلك الرقع وهي موزعة على محافظات مختلفة من العراق وقد أشار السيد عاصم جهاد المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط ان ميزة هذه الجولة تكمن في ان الحقول في هذه المواقع غير مطورة وبالتالي فأن عمليات التطوير من قبل الشركات ستكون على ثلاث مراحل هي الاستصلاح والتطوير والاستخراج وهذا ما يجعل العمل فيها أكبر من جولات التراخيص السابقة.

وقد تم تقدم (47) شركة نفطية الى تلك الجولة وقد تم استبعاد شركة واحدة وهي شركة اكسون موبيل الامريكية بسبب توقيعها عقد مع حكومة إقليم كردستان في تشرين الأول 2010 والذي رفضته الحكومة المركزية كما أنها أي الحكومة المركزية لم تعترف بباقي العقود(الفتلاوي, الزبيدي, 268) فيما صرح مدير دائرة العقود والتراخيص السيد عبد المهدي العميدي بأن جولة التراخيص الرابعة ستزيد من احتياطي النفط والغاز العراقي حيث أن سبعة من الرقع الاستكشافية تحتوي على حقول غاز وخمساً منها تحتوي على حقول نفطية الا ان المعلومات المتوفرة عن تلك الرقع الاستكشافية محدودة. ويوضح الجدول (7) أهم الرقع الاستكشافية مساحاتها التي تضمنتها جولة التراخيص الرابعة.

جدول (7) الرقع الاستكشافية لجولة التراخيص الرابعة

الموقع	***المحافظة***	المساحة كم^2	***نوع المنتوج***
الأول	نينوى	7300	غاز

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

الثاني	الانبار ونينوى	8000	غاز
الثالث	الانبار	7000	غاز
الرابع	الانبار	7000	غاز
الخامس	الانبار	8000	غاز
السادس	النجف والانبار	9000	غاز
السابع	قادسية، بابل، النجف، المثنى	6000	نفط
الثامنة	ديالى، واسط	6000	غاز
التاسعة	البصرة	900	نفط
العاشرة	المثنى وذي قار	5500	نفط
الحادية عشر	النجف والمثنى	8000	نفط
الثانية عشر	النجف والمثنى	8000	نفط

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني

https://www.mubasher.info

ومن خلال هذه الجولة تم التوقيع على ثلاثة عقود وهي(وزارة النفط, 2012, 26):

1. الرقعة الغازية الثامنة والتي فازت بها شركة باكستان بتروليوم.
2. الرقعة النفطية العاشرة والتي فاز بها ائتلاف ضم شركتي كور بوريشن اليابانية ولوك اويل الروسية.
3. الرقعة الاستكشافية التاسعة والتي فاز بها ائتلاف تركي واماراتي كويتي بقيادة شركة (كويت انيرجي) وشركة تباو التركية.

وخلال السنوات الثلاث الأولى بعد المباشرة بجولات التراخيص تم انجاز ما يأتي(الراوي, www.iasj.net):

- زيادة معدل الإنتاج من (1.645) مليون برميل في عام 2009 عند توقيع العقود الى (2.173) مليون برميل كمعدل يومي عام 2012.
- حققت مبيعات النفط الخام من حقول جولات التراخيص (الرميلة، الزبير، غرب القرنة المرحلة الأولى، ميسان، حلفاية، الاحدب) مبلغ قدره (84) مليار دولار عام 2012.
- استثمرت شركات النفط العالمية مبالغ في سبيل تطوير الحقول النفطية بلغت قيمتها أكثر من (16.5) مليار دولار خلال المدة (2009-2012).
- بناء منشآت سطحية جديدة لمعالجة النفط الخام المنتج.
- انشاء انبوبين جديدين أحدهما لنقل النفط الخام من حقل الاحدب الى مستودع الطوبة والثاني من حقل مجنون الى مستودع الزبير.

- بناء رصيف للتفريغ على شط العرب في منطقة النشوة مخصص لأعمال حقل مجنون.
- تم اكمال حفر (452) بئراً نفطياً.
- إجراء مسح زلزالي ثلاثي الابعاد لحقول (حلفاية، الرميلة، المنصورية، بدرة، الاحدب).
- أزالت اعداداً كبيرة من الألغام والمخلفات العسكرية غير المنفلقة من حقول، غرب القرنة المرحلة الثانية والرميلة وبدرة ومجنون بمساحة (491.3) كم^2 وقد بلغ عدد الألغام (69.000) لغم.
- انجاز الدراسات البيئية لكافة مناطق التعاقد.
- اقامت الكثير من الدورات التدريبية للكوادر العراقية داخل العراق وخارجه بلغ عدد المشاركين (2607) مشارك وبواقع (237) دورة شملت اختصاص (هندسة المكائن والإنتاج، الحفر والاستصلاح، المنشأت السطحية، الجيولوجيا والجيوفيزياء، والبتروفيزياء، البيئة والتلوث، الحسابات المالية، الإدارة والاقتصاد في الصناعة النفطية).
- تحسين الواقع المجتمعي في القرى الواقعة ضمن حدود مناطق التعاقد حيث تم تأهيل العناية الطبية وبناء المدارس وأعاده تأهيل القسم الاخر وتبليطه الطرق وإعادة تأهيل الجسور وانشاء محطات للماء الصالح للشرب وتوظيف الكفاءات المحلية أو توفير فرص عمل كالحراسات الأمنية.

5. جولة التراخيص الخامسة

في السادس من نيسان من عام 2018 عقدت وزارة النفط العراقية جولة التراخيص الخامسة والتي تضمنت احدى عشرة رقعة ضمن الحدود العراقية مع ايران والكويت سبعة منها رقع استكشافية (بعضها تحتوي على استكشافات سابقة و لم يحدد على انها تجارية والبعض الاخر لا توجد فيها استكشافات) وكانت وزارة النفط تسعى من خلال هذه الجولة الى تحقيق الاهداف التالية (ميلز, www.bayan center.org)

1-جذب الاستثمارات الاجنبية الى قطاع النفط والغز ولاسيما بعد خروج الكثير من الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق بحجة صعوبة شروط عقود الخدمة الفنية (جولات التراخيص السابقة) والتي جعلت من الاستثمار في الحقول العراقية عملية غير مجدية اقتصادياً حيث خرجت شركة (ستيت اويل)من حقل القرنة (2) في العام 2012 فيما خرجت شركة (اوكسيد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

نتال)من حقل الزبير في العام 2015 كما اعلنت شركتا (شل وبتروناس) انسحابهما من حقل مجنون عام 2017 فضلاً عن قيام شركة (شل) ببيع حصتها من حقل القرنة (1) في العام 2018.

2-احداث تطوير في قطاع الغاز من اجل تغطية السوق المحلية.

3-العمل على عدم اهدار المواد الهيدروكوربونية ولاسيما وأن هذه المواد قابلة للتسرب الى الدول المجاورة.

4-العمل على تأمين الاراضي العراقية عن طريق تطوير الحقول النفطية في المناطق الحدودية.

وخلال هذه الجولة تم احالة (ستة)مواقع (رقع وحقول) الى الشركات الفائزة اما المتبقي من تلك المواقع والبالغة (خمسة)مواقع فلم تحال الى أي شركة ويوضح الجدول رقم (8) اهم الحقول والرقع المحالة الى الشركات النفطية ضمن تلك الجولة.

جدول رقم (8) اهم الرقع والحقول والشركات الفائزة في جولة التراخيص الخامسة

الرقعة او الحقل	المحافظة	الشركة الفائزة	جنسية الشركة	الاحتياطي (نفط او غاز)
نفط خانة (نفط خانة , تل غزال)	ديالى	جيوجادي	الصين	غير معروف
الحويزة	ميسان	جيوجادي	الصين	2,4 مليار برميل
جلابات, القمر	ديالى	الهلال	الامارات العربية المتحدة	غير معروف
السندباد	البصرة	Ueg	الصين	2,15 مليار برميل
خضر الماي (راجي, جريشان, خضر الماي)	البصرة	الهلال	الامارات العربية المتحدة	غير معروف
خشم الاحمر, انجانة	ديالى	الهلال	الامارات العربية المتحدة	2,2 ترليون قدم مكعب من الغاز. 251 مليون برميل من النفط

المصدر: روبن ميلز, لؤي الخطيب , تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق, مركز البيان للدراسات والتخطيط , منشور على الموقع الالكتروني www.bayan center.org

اما الشروط المالية لجولة التراخيص الخامسة فتتمثل بما يلي:

1. تقوم الشركات الفائزة بدفع مكافأة مالية الى الحكومة العراقية قدرها عشرة ملايين دولار غير قابلة للرد لتوقيع عقود التطوير والانتاج .

2- تقوم الشركات الفائزة بدفع مكافأة مالية الى الحكومة العراقية قدرها خمسة عشر مليون دولار غير قابلة للرد لتوقيع عقود الاستكشاف والتطوير والانتاج.

3-لم تحدد حصة للشريك الوطني , ولكن إذا اراد المقاول بيع كل او جزء من حصته فإن للطرف العراقي الحق في رفض حيازتها.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

4-تقوم الشركات الفائزة بتطوير البنى التحتية في المحافظة التي يوجد فيها الحقل وتكون تكاليفها قابلة للاسترداد.

5-يبدأ استرداد التكاليف عندما يصل الانتاج الى حده التجاري والذي لم يحدد في العقد.

6-يكون استرداد التكلفة بحدود (30%) إذا كان سعر النفط (21) دولار او اقل ويكون (70%) إذا كان سعر النفط (50) دولار للبرميل فأكثر.

7-يحدد سعر الغاز الجاف بنصف سعر برميل النفط المصدر (للبرميل المكافئ) .

8- تتراوح مدة العقد بين (20- 34) عاماً.

ويرى بعض المختصين ان جولة التراخيص الخامسة احتوت على بعض السلبيات التي يمكن إدراج اهمها بما يلي(المرسومي, www.https.non14.ne).

1-معاملة بعض الحقول النفطية المكتشفة سابقاً مثل حقل السندباد والحويزة على انها رقع استكشافية وهذا يؤدي الى تجاهل عدم وجود مخاطر للاستثمار في هذه الحقول.

2- طول المدة الزمنية والتي تتراوح بين(20- 34) عاماً مما يعني بقاء سلطة استثمار الثروة النفطية بيد الشركات النفطية بدلاً من توجيه الكوادر الوطنية لاستغلال تلك الثروة.

3- عدم وضع قيم لبعض المتغيرات مثل (الانتاج التجاري, تخصيصات صندوق البنى التحتية , صندوق التدريب). مما يؤدي الى خسارة العراق للأموال المتأتية من تحديد تلك المتغيرات فعلى سبيل المثال كانت تخصيصات صندوق التدريب في الجولة الاولى والثانية بحدود (خمسة مليون دولار) وفي الجولة الثالثة والرابعة (مليون دولار) في حين لم تحدد قيمة صندوق التدريب في الجولة الخامسة.

4- لم تتضمن هذه الجولة وجود الشريك الحكومي وهذا بحد ذاته يمثل خسارة للعراق من العوائد الصافية.

نلاحظ من خلال دراستنا وبالأخص عن قيام العراق بفتح بوابات الاستثمار في جولات التراخيص النفطية والغازية ودخول كل من الصين وتركيا في جولات التراخيص, إذ دخلت الصين في الجولة الاولى من خلال شركة البترول الصينية (Petro china) في حقل الرميلة بنسبة مساهمة (37%) بمكافئة قدرها 2 دولار لكل برميل اضافي تنتجه الشركة المذكورة, وكانت مكافئة الصين للعراق مع الشركة البريطانية بمقدار (500) مليون دولار بقرض يمنح للعراق وبعد عملية حسابية بسيطة مناصفة مع الشركة البريطانية أي بحوالي (250) مليون دولار تدفعه الصين الى العراق, اما في الجولة الثانية فقد دخلت الصين كمستثمر في حقل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

الحلفاية بنسبة مساهمة (33.5%) بمشاركة مع كل من شركة البترول الصينية الوطنية وشركة (petronas) الماليزية وتوتل الفرنسية نسبة لكل منها مساهمة (18.75%) بتكلفة (1.4) دولار عن كل برميل اضافي ينتج بمكافئة عقد من الشركات المذكورة للعراق مقدارها (150) مليون دولار وبعملية حسابية بسيطة يتبين انه بلغ حجم مكافئة العقد من الجانب الصيني تقريبا (70.5) مليون دولار على ان يكون قيمة الحد الادنى من الاستثمارات (200) مليون دولار لكل الشركات الصينية والماليزية والفرنسية, أي ان قيمة الحد الادنى للاستثمار للشركة الصينية في حقل حلفاية يبلغ (94) مليون دولار, اما تركيا فقد دخلت في جولة التراخيص الثانية في حقل بدرة من خلال شركتها (tapo) بنسبة مساهمة (15%) بمكافئة لكل برميل اضافي (5.5) دولار مع كل من شركة (kogas) الكورية الجنوبية وشركة (petronas) الماليزية وشركة (gaspron) الروسية بعائد للعراق كمكافئة للعقد (100) مليون دولار المذكورة تفاصيلها في الجدول (19,18) وبنفس العملية الحسابية السابقة بلغ حجم مكافئة العقد التركي (20) مليون دولار على ان يكون الحد الادنى من استثماراتها في هذا الحقل (20) مليون دولار. ودخلت تركيا ايضا من خلال شركة (tapo) في الجولة الثالثة مناصفة مع الشركة الكويتية (Kuwait Intenergy Company) بمكافئة (7) دولار لكل برميل اضافي في حقل المنصورية. فقد ازدادت الاستثمارات الصينية بعد جولات التراخيص ودخولها في حقل الحلفاية وحقل الرميلة, إذ بلغت في عام 2009 اجمالي الاستثمارات الصينية في العراق (438) مليون دولار الى عام 2012 إذ بلغت قيمة الاستثمارات (754) مليون دولار ومن ثم انخفضت في الاعوام (2013-2014-2015) إذ بلغت في عام 2015 (388) مليون دولار وفي عام 2016 عاودت الارتفاع لتصل الى (558) مليون دولار وازدادت كذلك في عام 2018 لتبلغ (599) مليون دولار, وكما موضح في الجدول (42), وايضا بالنسبة الى استثمارات تركيا في العراق, اذ نرى بان الاستثمارات التركية في العراق قد ازدادت في عام 2011, لتصل الى 82 مليون دولار وذلك بسبب دخولها كمستثمر في جولات التراخيص, وفيما تضاعفت استثمارات تركيا في العراق لتصل عام 2014, لما يقارب 244 مليون دولار, لتصل ذروتها في عام 2016 ليصل الى 336 مليون دولار, إن عملية تقويم جولات التراخيص وجعلها ضمن مسار المصلحة الوطنية يتطلب تقييم تلك التجربة وبيان مزاياها (الإيجابيات) وكذلك السلبيات التي تحتويها وهذا ما نبينه في النقاط التالية:

أ- مزايا جولات التراخيص

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

1. اعتمدت جولات التراخيص على عقود الخدمة الفنية كأسلوب لاستغلال الثروة النفطية وهو أفضل أسلوب يستخدم لاستثمار الثروة النفطية التي لا تحتوي على مخاطر وتكاليف عالية مثل الثروة النفطية العراقية حيث تم إعطاء مكافأة مالية للشركات عن كل برميل نفطي منتج.
2. أدخلت الجولات التكنولوجيا في الصناعة النفطية بعد انقطاعها دام لمدة تزيد عن ثلاثة عقود بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق.
3. إن إشراك شركات دولية في استثمار حقول نفطية وخصوصاً الحقول المشتركة مع دول الجوار (إيران، الكويت) من شأنه أن يعمل على حل المشاكل العالقة لاستثمار هذه الحقول وخصوصاً إذا علمنا بالثقل الدولي الذي تتمع به تلك الشركات ومدى تأثيرها السياسي والاقتصادي.
4. العمل على رجوع العراق كقوة اقتصادية وسياسية في المنطقة بالإضافة الى رجوعه الى مكانته الحقيقية في سوق النفط الدولية بالإضافة الى تحصيل صفة كعضو مؤسس في منظمة اوبك بعد غياب أكثر من عقد بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه (بتروليم).
5. زيادة الانتاج النفطي العراقي حيث بلغت زيادة الانتاج النفطي العراقي بسبب جولات التراخيص الاولى والثانية وللمدة (2011-2015) حدود 50% من الانتاج الكلي حيث بلغ الانتاج الاضافي من تلك الجولات بحدود (2.3) مليار برميل أما الانتاج الكلي بلغ (4.7) مليار برميل بلغت قيمة كلفة الانتاج (45.1) مليار دولار مع اجور ربحية قدرها (2.2) مليار دولار بينما بلغت قيمة العائدات بما يقارب (395.5) مليار دولار اما العائد من الانتاج الإضافي فقد بلغ حدود (175.7) مليار دولار بلغت نسبة الحكومة من العائد الكلي 88.1% اما حصة الشركات (الكلف+ الارباح) فكانت11.9% من العائد الكلي وهذا يعني ايضاً زيادة العائد الحكومي من خلال استخدام تلك العقود (www.iraqecnomists.net)
6. يرى الباحث أن جولات التراخيص من شأنها ان تزيد فرص العمل وبالتالي تقلل من حجم البطالة.
7. تساعد جولات التراخيص على زيادة الخبرة لدى الموظفين والعمال في الصناعة النفطية من خلال التدريب والممارسة أثناء العمل.
8. إن جعل الادارة عملية مشتركة بين الشركات النفطية والشريك الوطني مع إعطاء حصة للشريك الوطني أكبر من الشريك الاجنبي يجعل الشريك الوطني هو المسيطر على عملية الاستثمار فضلاً عن اكتساب الخبرة من الشريك الاجنبي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

9. من شأنها تشجيع القطاع الخاص والقطاع العام وذلك عن طريق وجود المقاول العراقي الذي تعطى له مهمة توفير المستلزمات الثانوية مثل المواد الغذائية وغيرها.

ب- سلبيات جولات التراخيص

على الرغم من الايجابيات التي احتوتها جولة التراخيص والتي بيناها في ما سبق الا انها احتوت على بعض السلبيات والتي نورد اهمها:

1. استخدام معيار تعظيم مستوى الانتاج لاختيار أفضل المتقدمين حيث كان قرار وزارة النفط بشأن جولات التراخيص ان أفضل المتقدمين هو الذي يعطي أعلى مستوى للإنتاج في حين تشير الدراسات الى أن كمية النفط المستخرج من المكمن النفطي تزداد كلما كان استخراج النفط يتم بصورة تدريجية وتتماشى المبالغة في تصعيد مستوى الانتاج.
2. تضمنت جولات التراخيص حقولاً نفطية عملاقة في ان واحد وهذا من شأنه أن يقلل المنافسة بين الشركات النفطية كما يمكن أن يجعلها تدخل في ائتلاف أو كارتل نفطي يجعلها في موقع قوة أكثر من الحكومة العراقية بحيث تقدم عطاءاتها وفق شروط تحقق مصالحها على حساب مصالح الشعب العراقي كما أن التجارب الدولية تشير الى أن العواقب السلبية تزداد طردياً كلما عملت الحكومات على تطوير العديد من الاكتشافات في آن واحد.
3. عند توقيع الجولتين الاولى والثانية لم يكن هنالك وقت كافٍ للحكومة لتحليل وتحسين تنفيذ الخطط التي وضعتها الشركات لتطوير الحقول والبنى التحتية كما لم يكن هنالك وقت كافي لإعداد جهاز حكومي اداري يتابع تنفيذ خطط الشركات(الحلفي, 188).
4. يرى الباحث أن مدة العقد في جولات التراخيص والبالغة (20) عاماً قابلة للتجديد لمدة خمسة سنوات طويلة جداً في حين ان عقود الخدمة الدولية غالباً ما تكون لمدة خمسة سنوات وهذا ما يؤدي الى خسارة العراق مادياً بسبب المكافآت التي يمكن منحها للشركات على اساس انتاج البرميل المنتج طيلة مدة الفرق بين الفترة المتعامل بها دولياً وبين الفترة التي وضعتها وزارة النفط العراقية.
5. ويرى الباحث ان فترة استرداد التكاليف التي وضعتها وزارة النفط تعتبر قصيرة جداً وهي خمس سنوات مقارنة بمدة العقد البالغة (20-25) سنة حسب فترة تجديد العقد وهذا ما يزيد من الاعباء المالية على الحكومة العراقية حلال مدة قصيرة في الوقت الذي كان العراق بأمس الحاجة الى تلك الاموال.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

6. يرى الباحث ان عدم أخذ الاسعار النفطية بعين الاعتبار يؤدي الى انخفاض العائد الحكومي في حال انخفاض الاسعار حيث يكون العائد الخاص بالشركات مصاناً وخالياً من المخاطر كما أن انخفاض الاسعار يؤدي الى زيادة الاعباء المالية على الحكومة العراقية وخصوصاً انها ملزمة بدفع تكاليف الاستثمار خلال مدة خمس سنوات وفي حال عدم سداد التكاليف بسبب انخفاض الاسعار فان الاعباء ستكون مضاعفة بسبب معدلات الفائدة التي تفرضها الشركات في حال عدم سداد تكاليف الاستثمار وتأجيل سدادها.
7. يرى الباحث ان الفترة المطالبة بها الشركات الفائزة بجولات التراخيص الاولى والثانية لغرض زيادة الانتاج والبالغة ثلاث سنوات طويلة جداً كما أن النسبة المطالبة بها الشركات لغرض تلك الزيادة والبالغة 10% منخفضة جداً وخصوصاً أذا علمنا ان اغلب الحقول التي تضمنتها جولات التراخيص الاولى والثانية هي اما حقول منتجة او حقول ذات احتياطي نفطي كبير ومؤكد كما ان اغلبها في مناطق امينة غير ساخنة وهذا ما يشجع الشركات لغرض الاسراع في عملية الاستثمار وبالتالي زيادة الانتاج بنسبة أكبر وخلال مدة أقل.
8. ان جولات التراخيص الاولى والثانية لم تتطرق الى الغاز المصاحب للنفط وهذا ما يؤدي الى حرقه وأهداره وبنسبة قد تصل الى ما يقارب 60% منه أو أن الشركات النفطية تستخدمه دون مقابل.
9. لم تأخذ جولات التراخيص بالحسبان وبعين الاعتبار الطاقة التصديرية للعراق حيث لا يوجد ضمن جولات التراخيص استثمار سريع وموازٍ في العمليات الخاصة بالنقل وخزن النفط.
10. لم تبين الحكومة العراقية موقفها من منظمة أوبك في حال وصول الانتاج كما هو مخطط له والذي يزيد على (11) مليون برميل هل ستخرج من المنظمة والتي طالما يحظى العراق بأهمية كبيرة في تلك المنظمة وهذا قد يؤدي الى زعزعة وحدة المنظمة كما يضع المنظمة في تحدي لضمان اسعار نفط عادلة(عباس, 2011, 8).

تقويم جولات التراخيص

ونظراً لوجود السلبيات في جولات التراخيص لذا وجب علينا أن نقوم بعملية تقويمها وكما يراها الباحث وكما يأتي:

1- عدم استخدام معيار تعظيم مستوى الإنتاج في الجولات القادمة وإذا أمكن إعادة النظر بهذا الموضوع مع الشركات المتعاقد معها وذلك من أجل الحفاظ على الممكن النفطي ونوعية النفط المنتج لأن الشريك الأجنبي قد يستخدم وسائل من أجل زيادة الإنتاج أو الوصول الى المستوى

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

الإنتاجي المتفق عليه وان هذه الوسائل تؤثر على الممكن النفطي وعلى نوعية النفط المنتج مما يؤدي فيما بعد الى صعوبة تصدير النفط العراقي أو بيعه بأسعار منخفضة بسبب رداءة النوعية.

2- ان جولات التراخيص الأولى والثانية تضمنت حقول نفطية منتجة أو حقول ذات احتياطات مؤكدة وكبيرة وبالتالي فأن تطويرها أو استصلاحها يحتاج الى فترة اقصر من المدة التي تضمنتها جولات التراخيص الأولى والثانية والتي تبلغ بحدود (25) عاماً مع التمديد فيرى الباحث لو كانت المدة بحدود (10) سنوات لاستطاعت الشركات النفطية اكتساب الخبرة والقدرة إدارة الحقول النفطية العراقية أما اذا كان الامر متعلقاً بالآلات والمكائن فان الحكومة تستطيع شراء تلك الآلات والمكائن بالأجل أو من خلال الأموال المسترجعة لوزارة المالية بسبب عدم قدرة اغلب الوزارات تنفيذ كافة مشاريعها المخصصة لها من خلال الموازنات.

3- يرى الباحث أن تكون فترة استرداد التكاليف مساوية لفترة العقد حيث نلاحظ ان فترة استرداد التكاليف في جولات التراخيص اقل من فترة العقد نفسه ففترة استرداد التكاليف خمسة سنوات اما فترة العقد (20-25) سنة حيث تقلل هذه الفترة الأعباء المالية على الحكومة العراقية.

4- كان يجب على الحكومة العراقية ان تأخذ بعين الاعتبار عامل السعر في التعاملات المالية مع الشركات فعندما حددت الحكومة مقدار المكافأة للشركات عن البرميل المنتج من جهة وحددت نفسها بدفع التكاليف خلال مدة خمسة سنوات ومع انخفاض أسعار النفط اصبح العبء ثقيل على الحكومة العراقية لسداد التكاليف من جهة وانخفاض العائد الذي تحصل عليه الحكومة للبرميل المنتج من جهة أخرى.

5- ان زيادة الإنتاج من خلال جولات التراخيص يتطلب العمل على زيادة منافذ التصدير لغرض تصدير هذه الزيادة المتحققة في الإنتاج وهذا يتطلب العمل على مد خطوط أنابيب جديدة او شراء ناقلات النفط للاستفادة من عملية نقل النفط الخام كونها تدر عوائد مالية ايضاً وهذا لم نلاحظه خلال جولات التراخيص حيث ركزت الحكومة على زيادة الإنتاج النفطي فقط.

6- يجب على الحكومة أن تأخذ بنظر الاعتبار التعامل مع حقول نفطية منتجة وذات احتياطات كبيرة كالتي تضمنتها جولات التراخيص الأولى والثانية وان تجعل المدة المطالبة بها الشركات لغرض زيادة الإنتاج منخفضة في حين نلاحظ ان تلك المدة بلغت (3) سنوات في جولات التراخيص.

7- كان يجب على الحكومة العراقية ان تعمل على تطوير صناعة الغاز الطبيعي بجانب تطوير الصناعة النفطية وخصوصاً وان لدينا عدد من الحقول النفطية تحتوي على غاز طبيعي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

على الأقل من أجل الاستخدام المحلي بدلاً من استيراد الغاز وتحمل تكاليف عالية من أجل توفيره للسوق المحلية.

8- من المفترض أن تتضمن جولات التراخيص إلزام الشركات استثمار جزء من أموالها داخل العراق في تطوير البنى التحتية أو أقامة المصانع في الصناعات المرتبطة بالصناعة النفطية حيث أن ذلك يُعجل من عملية التنمية ويوفر فرص عمل مما يقلل من نسبة البطالة فضلاً عن تخفيف العبء على الموازنة العامة.

9- يجب ان تتضمن جولات التراخيص فقرة تخص قيام الحكومة العراقية بدراسة جدوى اقتصادية للكلف التي تقدمها الشركات النفطية المتعاقد معها والتأكد من تلك الكلف وذلك لان زيادة التكاليف تعني انخفاض العائد الحكومي من جهة وزيادة الأعباء المالية على الحكومة من جهة أخرى.

10- من أجل اكتساب جولات التراخيص المشروعية القانونية كان يجب ان يسبق عملية القيام بجولات التراخيص وجود قانون النفط والغاز او قانون المواد الهيدروكربونية ويكون المرجع في حال وجود خلاف بين الشركات النفطية والحكومية العراقية.

الاستنتاجات:

1. ان الصناعة النفطية تمر بمجموعة من المراحل ابتداءً من البحث والاستكشاف وحتى مرحلة التصنيع البتروكيماوي وبالإمكان دخول القطاع الخاص في مرحلة معينة من مراحل الصناعة النفطية وليس بالضرورة الخصخصة لجميع مراحل تلك الصناعة.
2. ان السوق النفطية هي سوق متغيرة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية وهذا ما لاحظناه طيلة مدة الدراسة سواء في جانب الطلب على النفط الخام او العرض او الاسعار.
3. تمثل سوق احتكار القلة السوق النظري للسوق النفطية نظرا لاقتراب السوق النفطية من الشروط الاساسية لسوق احتكار القلة.
4. ان عدم وجود اتفاق بين المنتجين في سوق النفط الخام يمكن ان يؤدي الى حدوث حرب الاسعار وبالتالي يؤدي ذلك الى الحاق الضرر باقتصاديات الدول المنتجة كما حدث في عقد الثمانينات من القرن المنصرم عندما انخفض سعر النفط الى ما دون 10 دولار وكذلك في العام 2015 عندما انخفضت اسعار النفط الخام الى ما دون 40 دولار للبرميل .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

5. تذبذب اسعار النفط الخام بشكل كبير طيلة مدة الدراسة متأثرة بالطلب والعرض للنفط الخام والذي لعبت عوامل اقتصادية (كالنمو الاقتصادي العالمي والازمة المالية في العام 2009)وسياسية في تحديدها .
6. كان للدول النامية والصين دور كبير في زيادة الطلب على النفط الخام خلال مدة الدراسة بعدما كانت الدول الصناعية تشكل الجزء الاكبر من خارطة الطلب على النفط الخام.
7. لعبت عوامل عديدة على ابقاء القطاع النفطي العراقي ضمن دائرة التخلف كالحروب والفساد الاداري والتخلف التكنولوجي وضعف عمليات الصيانة وهذا ما ادى الى تراجع طاقته الانتاجية عما كانت عليه في عقد السبعينات من القرن الماضي.
8. يشغل العراق مكانه مهمه في خارطة النفط العالمية حيث يحتفظ باحتياطي يبلغ (145) مليار برميل وهو ما يشكل نسبة (10%) من الاحتياطي العالمي وينتج بما يقارب من (4400) الف برميل يوميا وهو ما يعادل (6%) من الانتاج العالمي وبالتالي فأن العراق يمكن أن يلعب دور مهم في صناعة النفط العالمية.
9. لعبت منظمة اوبك دور مهم في تحقيق استقرار اسعار النفط الخام وخصوصا بعد انهيار تلك الاسعار مع نهاية العام 2014 وبداية العام 2015وكان اتفاق اوبك بلص نموذجاً لهذا الدور.
10. مر استثمار النفط العراقي بأساليب عديدة (كالامتيازات النفطية ومناصفة الارباح والتأميم واخيراً جولات التراخيص والتي تمثل عقود خدمة فنية).
11. ما زالت الثروة النفطية العراقية على الرغم من ضخامة احتياطاتها ,فضلا عن اهميتها في تشكيل ملامح الاقتصاد العراقي دون قانون يحكمها ويحدد مسار استغلالها ويضمن حقوق الاجيال القادمة .
12. تُعد مرحلة تكرير النفط الخام هي المرحلة الأضعف في مراحل الصناعة النفطية العراقية فقد بلغت كلفة استيراد المنتجات النفطية بحدود(46) مليار دولار .

التوصيات:

1. العمل على تطوير كافة القطاعات الاقتصادية (الزراعي ,الصناعي) من اجل زيادة مساهمتها في تشكيل خارطة الاقتصاد العراقي والقضاء على الطبيعة الريعية التي يعاني منها ذلك الاقتصاد.
2. العمل على تفعيل دور المؤسسات الرقابية والقضائية في القضاء على ظاهرة الفساد الاداري التي اخذت تنخر في جسد الاقتصاد العراقي ولما تمثله من هدر للمال العام.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

3. ضرورة جعل تدريب الكوادر العراقية التي تعمل في وزارة النفط كشرطاً اساسياً ضمن العقود النفطية مع الشركات الاجنبية وبكافة اختصاصاتها لرفع قدرة تلك الكوادر على قيادة القطاع النفطي العراقي وعدم الخضوع الى الخبراء الاجانب بعد انتهاء مدة العقود المتفق عليها .
4. عدم خروج العراق من منظمة اوبك لما له من اهمية في توحيد قرارات المنتجين والمحافظة على القوة التي تتمتع بها المنظمة من تحقيق الاستقرار في السوق النفطية ولاسيما عند انخفاض الاسعار.
5. اعادة النظر في جولات التراخيص مع الشركات النفطية وبالشكل الذي يقضي على السلبيات التي تعاني منها تلك الجولات والتي اوضحناها سابقاً.
6. فتح اسواق جديدة لتسويق النفط العراقي وخصوصاً في البلدان النامية والصين وذلك للأهمية التي تشغلها تلك البلدان في تصميم الطلب العالمي على النفط الخام وتزايد طلبها بشكل مستمر.
7. العمل على تشريع قانون النفط والغاز للحفاظ على الثروة النفطية من الهدر والضياع وضمان حقوق كافة مكونات الشعب العراقي الحالية والمستقبلية.
8. العمل على إعادة النظر في مواد وفقرات الدستور العراقي التي تخص استغلال الثروة النفطية وتوحيد السياسة الاقتصادية وجعلها من الاختصاصات الحصرية للحكومة المركزية
9. إبقاء القطاع النفطي مملوك للحكومة العراقية مع العمل على تطويره من خلال عقود الخدمة او بيوت التمويل الدولية من أجل توفير التكنولوجيا اللازمة لذلك القطاع.
10. العمل على تطوير عمليات تصنيع النفط الخام واعني بها مرحلة التكرير من خلال إدخال القطاع الخاص الاجنبي او المحلي لإقامة المصافي لما لذلك من اهمية في سد العجز الحاصل بين انتاج واستهلاك المنتجات النفطية وكذلك للاستفادة من القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها عملية تصنيع النفط الخام , فضلا عن توفير فرص عمل للقضاء على البطالة
11. العمل على تطوير صناعة البتروكيمياويات نظرا للأرباح التي يمكن أن تحققها هذه الصناعة ولما لها من تأثير في تنويع مصادر الدخل للحكومة العراقية فضلا عن انها تساعد على زيادة انتاج النفط العراقي الذي يُعد المادة الاولية الاساسية لتلك الصناعة, ناهيك عما توفره هذه الصناعة من فرص العمل , وتخفيض حجم الاستيرادات للسلع التي تقوم بإنتاجها.

المصادر:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

1. Ali, A. N. (1967). Banking in Iraq in relation to economic development (Doctoral dissertation, Durham University)..
2. https://www.mubasher.info
3. حيدر نعمة بخيت & ,سارة سنان داود . (2024). Energy policies in the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) in light of the oil shocks for the period (2000-2022). AL Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 20(1).
4. إبراهيم امين،(1977)، النفط في جزيرة العرب ، مطبعة المستقبل.
5. احمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، بحث منشور على الموقع www.iasj.net
6. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لسنوات متعددة.
7. روبن ميلز, لؤي الخطيب , تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق, مركز البيان للدراسات والتخطيط , منشور على الموقع الالكتروني www.bayan center.org
8. زمن راوي سلطان،(2010)، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد.
9. الدكتور سمير عبود عباس, الدكتور علاء الدين محمود كريم & ,لمدرس المساعد باسمة علي إحسان. (2011). الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي Journal of . Baghdad College of Economic sciences University, (26).
10. عبد المنعم السيد علي،(1979)، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
11. علياء الصافي، (1983)، صراعات من اجل النفط، العروبة للطباعة والنشر، بغداد.
12. أ. م. د. عمرو هشام محمد & ,م. م محمد سلمان الزهيري. (2016). إصلاح النظام الضريبي في العراق كمدخل لاستقرار العوائد المالية .مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.34-1 ,13(56) ,

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

13. كامل علاوي كاظم الفتلاوي و أ.د. حسن لطيف الزبيدي،(2015)، الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق، مطبعة الساقي للطباعة والنشر.

14. محمد العلي النفط بين أيدينا،(1988)،وزارة النفط، قسم الاعلام،دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد.

15. محمد لبيب شقير، صاحب ذهب، (1969)، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، ج1، ط2 ، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، وثائق ونصوص، المطبعة العالمية، القاهرة.

16. مفيد حسن الزيدي،(1981)، العراق ليس نفطاً، مكتبة الساعة للطباعة والنشر، بغداد.

17. منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، النشرة السنوية لسنوات متعددة.

18. نبيل المرسومي, جولة التراخيص الخامسة –هدر جديد للثروة النفطية في العراق, بحث منشور على الموقع,www.https.non14.net

19. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , بيانات غير منشورة

20. وزارة النفط، (2012)،مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق .

21. يحيى حمود حسن، (2012)، دراسات في الاقتصاد العراقي، مطبعة الساقي.

(i) عبد الأمير محمد الصراف، مصدر سابق، ص 39

(ii) زمن راوي سلطان،(2010)،واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، ص120-122